الأمم المتحدة
E/CN.15/2004/L.1/Add.1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
17 May 2004
Arabic
Original: English

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
الدورة الثالثة عشرة
فيينا، ١١-٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤

مشروع التقرير

المقرر: أجيبي **ليغابا وولدي** (إثيوبيا)

إضافة

أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

١- نظرت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في جلستيها الأولى والثانية في ١١ أيار/مايو في البند ٤ من جدول الأعمال، المعنون "أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة". وكانت الوثيقتان التاليتان معروضتين على اللجنة:

(أ) تقرير المدير التنفيذي عن التنمية والأمن والعدالة للجميع (E/CN.7/2004/9 – E/CN.15/2004/2)؛

(ب) تقرير الأمين العام عن أنشطة المعاهد التي تتألف منها شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية (E/CN.15/2004/4).

٢- وبعد بيان افتتاحي ألقاه مدير شعبة شؤون المعاهدات، التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، استمعت اللجنة إلى بيانات من ممثلي تركيا والجزائر (نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين) وجمهورية كوريا وكندا ومصر والهند والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

180504 V.04-53781 (A)

٣- كما ألقى بيانات أمام اللجنة المراقبون عن أنغولا (نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية) وايرلندا (نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول المرشحة والمحتملة الترشيح) وعُمان وكولومبيا (نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي) والمغرب. كما ألقى بيانات المراقبون عن المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، المنتسب إلى الأمم المتحدة، ومعهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الإجرام ومعاملة المجرمين، ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة.

ألف- المداولات

٤- رحّب عدد من المتحدثين بتقرير المدير التنفيذي عن التنمية والأمن والعدالة للجميع (E/CN.15/2004/2) وأثنوا على مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لما يبذله من جهود من أجل منع ومكافحة جميع أشكال الإجرام، خصوصا من خلال الخدمات الاستشارية وبرامج المساعدة التقنية. وأعرب عدد من المتحدثين عن تقديرهم لجهود المدير التنفيذي والمكتب من أجل إدماج برنامجي الجريمة والمخدرات ورحّبوا بإدخال الهيكل التنظيمي الجديد، وكذلك بإعادة تشكيل شبكة المكاتب الميدانية. وقالوا إنه من المتوقع أن تواصل هذه التدابير زيادة تحسين أعمال المكتب وأن تحقق فعالية التكاليف والكفاءة في تقديم الخدمات. واقترح أن ينظر في تقديم تقرير عن جوانب أعمال المكتب المتعلقة باختصاص لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية فقط.

٥- وأعرب العديد من المتحدثين عن تأييد قوي لبرامج المساعدة التقنية التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن الترويج للتصديق على الصكوك القانونية الدولية الخاصة بمكافحة الفساد والجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب وتنفيذها. ووجهت دعوة إلى الجهات المانحة لدعم أنشطة البرامج ذات الصلة. وأعرب أحد المتحدثين عن تأييد لمبادرة المكتب بتوفير المساعدة التقنية لإعادة بناء المؤسسات القضائية في فترة ما بعد الصراعات في أفغانستان وأعرب عن أمله في أن يصبح العراق أيضا من المستفيدين من مبادرات مماثلة.

٦- ولاحظ بعض المتحدثين أن تطبيق معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية يتوقف على الظروف القائمة في مختلف النظم الاجتماعية والخلفيات الثقافية والنظم القانونية ومراحل التطور في الدول الأعضاء. وفي الوقت نفسه يعدّ تطبيق معايير الأمم المتحدة وقواعدها جزءا هاما من تنمية البلدان.

٧- وشدّد بعض المتحدثين على أن البلدان النامية تحتاج إلى تعاون دولي مستدام ومساعدة تقنية مستدامة، بما في ذلك بناء القدرات الوطنية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. ورأوا أن زيادة اهتمام الوكالات الانمائية، مثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الدولي بالغ الأهمية في هذا الصدد، من أجل تحسين استدامة برامج منع الجريمة والعدالة الجنائية. ولوحظ أن اجتماع مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، الذي استضافه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، قد اعتمد وثيقة سياساتية رئيسية بشأن العلاقة بين الجريمة والتنمية، أرست أساسا لشراكات قوية مع الدول الأعضاء وداخل منظومة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة، وبذلك أزالت أحد العوائق الرئيسية التي تعرقل التنمية.

٨- وأعرب عن ارتياح لدخول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٥، المرفق الأول) حيزّ النفاذ، وكذلك بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٥، المرفق الثاني)، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٥، المرفق الثالث). كما شدَّد المتحدثون على أهمية دخول بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية والاتجار بها، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (مرفق قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٥٥)، الذي سوف يصبح أداة مفيدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب. وقيل إنه ينبغي أن يمنح المجتمع الدولي أولوية متقدمة للتصديق على اتفاقية الجريمة المنظمة وبرتوكولاتها وتنفيذها. وعلاوة على ذلك، سوف تكون الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الجريمة المنظمة، المقرر عقدها في فيينا من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، فرصة لاستعراض تدابير أخرى لازمة لتنفيذ الاتفاقية على نحو فعّال. وسوف يلزم التأكد من أن يعمل مؤتمر الأطراف ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة معا بأسلوب متكامل تماما.

٩- كما أعرب العديد من المتحدثين عن ارتياحهم لاعتماد الجمعية العامة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (مرفق قرار الجمعية العامة ٥٨/٤) وللمؤتمر السياسي الرفيع المستوى للتوقيع على الاتفاقية، الذي استضافته حكومة المكسيك في ميريدا، المكسيك، من ٩ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ودعوا الدول إلى أن تعجل العمل لضمان سرعة دخول

الاتفاقية حيّز النفاذ وأعربوا عن تأييدهم لعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذا الصدد.

١٠- ولاحظ عدد من المتحدثين أن مكافحة الارهاب قد تعزّزت بزيادة عدد الدول الأطراف في الصكوك العالمية الإثني عشر بشأن مكافحة الإرهاب وأثنوا على جهود فرع مكافحة الارهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل النهوض بالتصديق على هذه الصكوك وتنفيذها، بالتعاون مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الارهاب (لجنة مكافحة الارهاب). وذكر أنه ينبغي لاستراتيجيات مكافحة الارهاب أن تتضمن أيضا برامج بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والتدريب.

١١- وأفاد بعض المتحدثين بأن حكوماتهم تتخذ خطوات من أجل أن تصبح أطرافا في الصكوك السالفة الذكر وبأنها في سبيلها إلى إدماج النصوص ذات الصلة في تشريعاتها. وأعرب عن تأييد لاستخدام الأدلة التشريعية التي تصدرها الأمم المتحدة في سبيل ذلك. وقيل إن الاستعانة بخبراء استشاريين داخل البلدان يمكن أن تزيد من تقوية برامج المساعدة التقنية التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وكان هناك ترحيب بتحول هذه البرامج صوب بناء القدرات على المدى الطويل. وأعرب عن رأي مفاده أن هناك حاجة، من أجل التصدي بفعالية للجريمة المنظمة عبر الوطنية، إلى البحث عن تدابير فعّالة للتأكد من تحديد هوية الأشخاص، بهدف تحديد هوية الضحية وكذلك المشتبه فيه على وجه السرعة، وبغية المساهمة في تحري الجريمة وردعها.

١٢- وقيل إنه ينبغي زيادة التشديد على التعاون الدولي بما في ذلك تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة من أجل نجاح مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والارهاب. وأكد أحد المتحدثين على أهمية تحسين التعاون في مكافحة الارهاب بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، على النحو الذي جسّده اجتماع متابعة الاجتماع الخاص للجنة الأمم المتحدة لمكافحة الارهاب المعقود في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٣، بمشاركين من منظمات دولية واقيمية ودون اقليمية (انظر S/2004/276، المرفق)، المعقود في فيينا في ١١ و١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤.

١٣- وزوّد عدد من المتحدثين اللجنة بمعلومات عن أنشطة المعاهد التي تشكل شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، التي تقدم مساهمة قيّمة لأعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

١٤- وأفاد رئيس مجموعة الدول الأفريقية بأن استثمار الشركاء في التنمية في قطاعات العدالة الجنائية، وبالأخص في أفريقيا، متواضع بشكل غير متكافئ مع أهميته. ودعا مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بأن يواصل إجراء البحوث بغية تحديد الأسباب الأصلية للجريمة ومعالجتها. وأفاد رئيس مجموعة الدول الآسيوية بأن مجموعته تعلق أهمية كبرى على إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين (مرفق قرار الجمعية العامة ٥٥/٥٩) الذي يقر بأنه يجب أن تعالج استراتيجيات منع الجريمة الشاملة الأسباب الأصلية وعوامل المخاطرة المتعلقة بالجريمة، وشدد على أهمية اشراك الحكومات اضافة إلى المؤسسات الوطنية والأقاليمية والدولية في هذا الصدد. ورحّب ممثل رئاسة الاتحاد الأوروبي بالتزام المدير التنفيذي بمواصلة تحسين قدرة المكتب على إجراء البحوث والتحليلات المتعلقة بالجريمة. ورحّب بإنشاء وظيفة التقييم المستقلة الجديدة، وشدّد على أهمية مواصلة إدماج الادارة المستندة إلى نتائج في سياسات المكتب. وأقرّ رئيس مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي بجهود المكتب من أجل مكافحة المخدرات والجريمة بالترابط مع معاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وأضاف إن الأعمال التي يضطلع بها المكتب، خصوصا بالتعاون مع معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين عظيمة الأهمية للمنطقة. وأفاد رئيس مجموعة الـ٧٧ والصين بأن الآليات المحسّنة لتعزيز المنع وانفاذ القانون والقدرات المؤسسية للدول لمكافحة الإجرام في الحضر لها أولوية متقدمة.

١٥- وأوصى بأن تتابع اللجنة خطط العمل لتنفيذ إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة (مرفق قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٦١) في الدورات المقبلة، واضعة في اعتبارها نتيجة مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وأُعرب عن قلق إزاء عدم كفاية الموارد لتنفيذ أنشطة المتابعة ذات الصلة. وأعرب عن تقدير لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لكفاءة تنظيم الاجتماعات الاقليمية التحضيرية للمؤتمر الحادي عشر، كما أُعرب عن امتنان لحكومة تايلند لتزويدها الدول الأعضاء بمعلومات بشأن الترتيبات الخاصة بالمؤتمر. وشدد أحد المتحدثين على أهمية منع الجرائم في الفضاء الالكتروني وأعرَب عن تأييده للنظر في اتفاقية للأمم المتحدة لمكافحة الجرائم في الفضاء الالكتروني في المؤتمر الحادي عشر.

١٦- ورحّبت عدة وفود بجهود المدير التنفيذي المستمرة من أجل الاصلاحات الادارية في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وشدّدت على أهمية الادارة الرشيدة والشفافية والميزنة المستندة إلى نتائج ووظيفة التقييم المستقلة. وقيل إن التحسينات المستمرة في التخطيط للأجل الطويل وزيادة التعاون مع الشركاء سوف تحسن فعالية استخدام الموارد وتساعد على بقاء زخم زيادة التبرعات. بيد أن تفاوت الطائفة الواسعة من اختصاصات برنامج الجريمة

وعددها، ومدى توافر موارد كافية للاضطلاع بالعمل يظل يشكل تحديا للمكتب. وأيّد عدد من المتحدثين جهود المكتب من أجل زيادة موارده، من كل من الميزانية العادية والتبرعات، ودعوا إلى مزيد من الدعم المالي من الأوساط المتبرعة لأعمال المكتب بشأن المسائل المتعلقة بالجريمة. وأعلن أحد المتحدثين عزم حكومته على زيادة تبرعاتها للمكتب فيما يتصل بالأنشطة التي كُلّف بها المكتب من جانب لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية.